الأمم المتحدة

# الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨٠
المعقودة يوم الاربعاء
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

**الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)**

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة الرئيس السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

**البندان ٣٨ (تابع) و ٣٩ (تابع) من جدول الأعمال**

**القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية**

(أ) **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري** (A/48/22)

(ب) **تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا** (A/48/43)

(ج) **تقارير الأمين العام** A/48/467 و Add.1 و A/48/523 و (A/48/691)

(د) **تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)** (A/48/657)

(هـ) **مشاريع القرارات** (A/48/L.29 و A/48/L.30 و A/48/L.31/Rev.1 و A/48/L.36)

**برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي**

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/524)

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.37)

**السيد عشاريا (نيبال)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

**إنه لمن دواعي السعادة البالغة لنا جميعا أن نتحدث اليوم عن البند ٣٨ من جدول الأعمال، "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية". ومما يثلج صدرنا أن نرى أن الوضع السياسي في جنوب افريقيا يسوده بعد انتظار طويل مناخ من الأمل والتطلع من شأنه أن يفضي الى وضع نهاية لنظام الفصل العنصري ولحكم الأقلية البيضاء. لكن هذا الطريق لم يكن سهلا. فقد قدم شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي، بمجمله تضحيات هائلة في كفاحهما ضد شرور الفصل العنصري السياسية والاجتماعية.**

**إن العملية الجارية حاليا للقضاء على الفصل**

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.80
30 March 1994

ARABIC

93-87392(A)

العنصري تمثل تطورا يحظـــى بالترحيب. فبإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وبدء اجتماعاته وعمله، نأمل أن تصبـــح هـــذه العملية الآن لا رجعة فيها. وقد مهد اعتماد الدستور المؤقت الطريق أمام ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت رعاية اللجنة الانتخابية المستقلة. كما نأمل أن يعطي إنشاء اللجنتين المستقلتين لوسائط الاعلام والإذاعة الزخم لتوعية الناخبين وزيادة مشاركتهم في العملية الانتخابية. ومن المتوقع أن تساعد هذه اللجنة أيضا على نشر رسالة سياسية قوية ومحايدة بين أفراد الشعب.

إننا نشيد إشادة خالصة برئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، وبمواطني بلاده على النجـــاح البارع الذي حققوه حتى الآن في سعيهم الى القضاء على الفصل العنصري. كما أن الرئيس دي كليرك يستحق تقديرنا الخاص على تفهمه للمشكلة وعلى دوره في التوصل الى العملية الانتقالية صوب مجتمع غير عنصري. وإن جائزة نوبل للسلام التي منحت للسيد مانديلا وللسيد دي كليرك تشهد عن حق على قيادتهما البارزة في دفع عملية السلم في جنوب افريقيا قدما.

وإذ نخلد ذكرى أبناء جنوب افريقيا الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية خلق مجتمع جديد يقوم على أساس تساوي الفرص للجميع، بغض النظر عن العرق واللون والجنس واللغة، نود أيضا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء العنف المستمر في جنوب افريقيا على الرغم من أن العملية الانتقالية جارية. إننا نحث جميع القادة السياسيين واتباعهم في جنوب افريقيا على إيقاف العنف وعلى الانضمام الى الاتجاه العام بغية إقامة جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية ومزدهرة.

لقد اضطلع المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بدور إيجابي ونشط في القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا. وما برحت المنظمة منذ إنشائها في طليعة الكفاح ضد جريمة التمييز العنصري في جميع أرجاء العالم. فمنذ أكثر من أربعة عقود استرعي انتباه المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة الى مسألة الفصل العنصري. واتخذت المنظمة دوما موقفا راسخا قائما على المبدأ في دعم الشعب المقهور في جنوب افريقيـــا في كفاحه من أجل ضمان تكافؤ الفرص للجميع، بما يتفق مع الأهداف النبيلة لميثاقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ويجدر بنا أن نشير هنا الى أن الجمعية العامة اعتمدت بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الاعلان التاريخي المتعلق بجنوب افريقيا الذي وضع إطارا عاما للتسوية العادلة والسلمية والدائمة لمشكلة الفصل العنصري. وقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات بالغة الأهمية دعما لقضية التسوية السلمية لمشكلة جنوب افريقيا.

ومؤخرا، قوبل نداء السيد مانديلا الى المجتمع الدولي من فوق نفس منصة الجمعية العامة هذه، من أجل إنهاء الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا باستجابة طيبة من جانب منظمة الوحدة الافريقية، والكمنولث والاتحاد الأوروبي وكثير من الحكومـــات. ويسعدنا أن نلاحظ أن العديد من المنظمات الدولية والاقليمية وكذلك الحكومات شرعت الآن في استئناف العلاقات الاقتصاديـــة والدبلوماسيـــة مع جنوب افريقيـــا. ونأمل أن تتوسع هذه العملية بدرجة أكبر بعد تشكيـــل المجلس التنفيذي الانتقالي في الآونة الأخيرة.

إننا ندرك أن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة التي ستشكل بعد انتخابات نيسان/ابريل ١٩٩٤، أمامها مهمـــة ضخمة في عملية التعمير الاقتصادي وإقامـــة مجتمع يقوم علـــى الفرص المتكافئة للجميع. وستكون المهمة الأولى بالنسبة لها، صيانة القانون والنظام لتحقيق الوئام العنصري في البلد. فلا يمكن السعـــي من أجل إعادة البناء الاقتصادي والتنميـــة إلا في بيئة من الاستقرار السياسي والسلم في البلد. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن قادة جنوب افريقيـــا سينجحون في صون السلم وفي تعبئة الموارد البشرية والطبيعية الى أقصى حد لتنمية جنوب افريقيا المزدهرة. وفي هذا المضمار، أود أن أوضح أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، والكمنولث والاتحاد الأوروبي، لديها الآن دور هام للغاية في دفع قضية صون السلم والوفاق في جنوب افريقيا، ولا سيما قبل وأثناء الانتخابات.

وفي الختام، نحث الجميع على العمل من أجل تنفيذ توصيات البعثة التي أوفدها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضـــة الفصل العنصري الى جنوب افريقيا، في الفتـــرة من ١ الى ١١ آذار/مارس، والتي قامت بتقييم

الحالة بنـــاء علـــى اجتماعات مع مختلف الأحزاب السياسية. ونأمل أن يساعد تنفيذ هذه التوصيات على تيسير عملية الانتقال فـــي جنوب افريقيا. وستواصل اللجنة العمل حتى تشكل حكومـة متحدة، وغير عنصرية وديمقراطيـــة في جنوب افريقيا. وفي نفس الوقت، نناشد جميـــع أبناء جنوب افريقيا أن يسمو فوق خلافاتهم في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، وأن يعملوا معا من أجل مستقبل مشترك.

ولنأمـــــل في بداية حقبة جديدة في جنوب افريقيا.

**السيد كولين (ليسوتو)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اذا كانت نهاية الحرب الباردة ينظر اليها على أنها نتيجـــة تغييرات عالمية أساسية، فمن اللازم وجود تفكير جديد وابتكار لمواجهة التحديات والفرص التي تنتظرنـــا. وللأسف، مازال في جنوب افريقيا من يعتقدون أن مواجهـــة التحديات تعني إعادة عقارب الساعة الى الوراء، وإن الابتكار والفرص الوحيدة المتاحة لهم تتمثل فـــي تخريب عملية إنهاء الفصل العنصري، وإقامة نظم قمعـــي يمثل نكسة لكل التقدم الذي أحرز صوب تفكيك نظام الفصل العنصري.

لقد كانت الحالة في جنوب افريقيا دائما، كما قلنا طوال السنوات، قضية تهتم بها مملكة ليسوتو، لأن جنوب افريقيا هي جارنـــا المباشر الوحيد، ومملكة ليسوتو التي لا تعد فحسب في المقدمة بالنسبة لهذه الحالة بل في وسطها أيضا، لاتزال تطالب بالقضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري المؤسسي، وبانتخاب حكومة ديمقراطية ونزيهة حقـــا فـــي جنوب افريقيا. ورغم قلقنا إزاء مستوى العنف المتصاعد باستمرار والتصميم المتزايد من جانب عناصر الجناح اليميني على تنفيذ عمليات التخريب، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء الإنجازات التي لا تزال تتحقق خلال المفاوضات في ذلك البلد. ونرحب، بصفة خاصة، بالموافقة الأخيرة على دستور جديد، وبدء أعمـــال المجلس التنفيذي الانتقالي المتعدد الأجناس منذ أيام قليلة، مما وضع حدا فعالا ورمزيا لحكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا. ويعتبر هذا التقدم الإيجابي مصدرا للتفاؤل والأمل بالنسبة لمن قدموا منا من الجنوب الافريقي. ونحن واثقون بأن الأطراف الأخرى ستكرس نفسها من جديد لفضيلتي ضبط النفس والتسامح، وستعتبر بالدروس التاريخية التي تؤكد دائما أن الحق فوق القوة، وأن الوئام العرقي أمر حتمي لا مفر منه بالنسبة لبقاء الدولة القومية. ويراودنا وطيد الأمل فـــي ألا نضيع سدى الدروس المستخلصة من الانتقال السلمي لمملكة ليسوتو الى الديمقراطية في بداية السنة، بالنسبة لمواطني جنوب افريقيا، الذين تبدو فرصتهم من أجل انتخاب حكومة بإرادتهم الحرة، لأول مرة بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من احتكار الأقلية البيضاء للحكم، في متناول أيديهم.

ومع ذلك، لايزال يساورنا أشد القلق إزاء الأرواح التي تزهق، للأسف، نتيجة للعنف السياسي المستمر. إن العنف الذي لا يهمد إطلاقا - بل ويتصاعد - والذي نشهده يوميـــا عبر حدودنا أخذ يتحول بسرعة الى ظاهرة ثقافية. وقد لخص رئيس وزراء مملكة ليسوتو، الرايت أونورابل السيد نتسو موخيهلي، في خطابه الأول أمام قمة الكمنولث في قبرص، مشاغل ليسوتو عندما قال:

> "تثير العلامات المبشرة بالأمل في قيام ديمقراطيـــة تعدديـــة فـــي جنـــوب افريقيا، من ناحية، خطرا حقيقيا للصراع، لأن الأقليـــة المتميزة ترفض التخلي عن احتكار السلطة السياسية. وقبل أن تستقر الأمور يبدو على الأرجـــح أن الآلاف، بل مئات الآلاف من اللاجئين سيهربون عبـــر الحدود الى الدول المجاورة. وستحمل ليسوتو العبء الأكبر لهذه الهجرة الجماعية، كما كان الحال في الماضي. وهو يناقش مسألة جنوب افريقيا، وربما يرغب اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في النظر في اتخاذ التدابير الطارئة المناسبة لمواجهة هذا الاحتمال، خشية أن يصبـــح انتصارا باهظ التكلفة. إن تحـــرر الجماهير المضطهدة في جنوب افريقيـــا لا ينبغي أن يقوض الأمن والاستقرار السياسي في الدول المجاورةوينبغي للكمنولث، الذي فعـــل الكثيـــر في الماضـــي مـــن أجـــل المساعـــدة على تفكيك نظام الفصل العنصري، أن يواصل حذره، وألا تغيـــب عـــن بالـــه المخاطـــر الحقيقيـــة التي لا تزال تتوارى في ظلال الفجر القريب".

هذا الاقتباس يوجز مشاغل جميع بلدان المنطقة دون الاقليميـــة، التي استضافت في وقت أو آخر اللاجئين الهاربين من الفصل العنصري. وبالمثل، ينبغي للأمم المتحدة، التي ظلت زمنا طويلا في طليعة النضال ضد الفصل العنصري، أن تضطلع بدور حفاز في عملية الانتقال الى الحكم الديمقراطي. وقد أصدرت كل من الأمـــم المتحـــدة ومنظمـــة الوحدة الافريقية نداء

واضحا بأن على الأطراف المعنية في جنوب افريقيا أن تتفاوض، في ظل المناخ اللازم من التعاون، من أجل مستقبل بلدها بحسن نية، وفي جو خال من العنف. وقد رحب المجتمع الدولي بإعلان ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ كيوم الخلاص، حيث يتوجه جميع أبناء جنوب افريقيا من جميع مناحي الحياة الى صناديق الاقتراع لانتخاب حكومة ديمقراطية وغير عنصرية حقا.

ولهذا فمن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للعملية الجارية الى آخر الطريق، حسب مقتضيات التطورات الجارية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يضع في اعتباره أن الناس مازالوا يموتون نتيجة للعنف الوحشي المرتكب على أيدي القوى المعارضة لعملية الانتقال الى الحكم الديمقراطي. إن هذا النظام السياسي والاقتصادي المجحف يولد العنف المسلح. ولكن المستوى الحالي للعنف، بانتهاكه للحقوق السياسية والمدنية، وتعليقه المتكرر للضمانات القانونية، لهو أسوأ مستويات العنف على الاطلاق.

تعتبر الحالة في جنوب افريقيا قنبلة زمنية موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة بما يسفر عنها من نتائج مأساوية، تهدد بجرف المنطقة دون الاقليمية مرة أخرى في سحب قاتمة من الريبة والغموض. لقد ناءت منطقتنا دون الاقليمية لفترة طويلة تحت الفصل العنصري الثقيل الذي وصف بأنه جريمة ضد ضمير وكرامة الإنسانية. لقد سعى نظام الفصل العنصري الى تجريد شعوب بأكملها من الإنسانية، وفرض على منطقة الجنوب الافريقي حربا وحشية أدت الى خسائر فادحة في الأرواح، ودمار في الممتلكات وتشريد جماعي لإناس أبرياء. وستأخذ الجروح التي تسبب فيها الفصل العنصري وقتا طويلا لتلتئم، ولهذا تود منطقتنا أن تطوي ذلك الفصل المرير بصفة نهائية، بدعم استمرار عملية الانتقال، وتعزيز جنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية وغير العنصرية.

إننا لا نريد أن نخالف الآخرين لغرض الجدل فقط ولا أن نتقمص دور أنبياء الشؤم؛ غير أن آفاق الفترة الانتقالية السلمية الى الديمقراطية في جنوب افريقيا قاتمة جدا في الوقت الذي تستمر فيه أعمال العنف عند مستواها الحالي، وهذا هو أقل ما يقال. إن رئيس المؤتمر الوطني الافريقي نفسه قال للجمعية العامة قبل يومين:

> "إن الوقت لم يحن بعد لاداء التحية العسكرية ابتهاجا بالنصر على نظام الفصل العنصري. ولم يبزغ فجر اليوم الذي يمكننا فيه جميعا أن نعلن أن جميع أفراد شعب جنوب افريقيا شرعوا في حكم بلدهم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة السادسة والسبعون، ص ٨٨)

إن الحالة الراهنة توفر للقوى المتطرفة أرضا خصبة وفرصا لتجنيد المرتزقة للقيام بأنشطة متعددة غير شرعية تستهدف زيادة العنف العرقي وأعمال العنف بين الطوائف من أجل تحويل الاتفاق الى مواجهة من قطبين. إن التقرير الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان بشأن استخدام المرتزقة والوارد في الوثيقة A/48/385، المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يؤكد على أن افريقيا مازالت القارة التي تحتوي على أكبر تواجد للمرتزقة وأن جنوب افريقيا تلعب دورا حيويا في هذا المجال. ويمضي التقرير الى النص على أنه بالرغم من التضييق على أنشطة المرتزقة الأجانب في بعض أنحاء جنوب افريقيا، خصوصا مع بدء عملية السلم في موزامبيق، لم يجر طرد المرتزقة من المنطقة ولم يعاقبوا على أنشطتهم بشدة. والحالة الراهنة في أنغولا تذكرة حية ومثال على ذلك. ويقول التقرير:

> "[وهذا] يجعل وزعهم من جديد في بلدان مجاورة أمرا يسيرا، ولاسيما في جنوب افريقيا، البلد الذي كان يعتبر في أحلك أيام الفصل العنصري ملجأ هؤلاء المرتزقة. ولا يزال هناك في جنوب افريقيا مرتزقة أجانب يحتمل أن يكون بعضهم قد جندته منظمات تؤيد نظام الفصل العنصري" ... (A/48/385، الفقرة ٨٠)

لذلك فإننا وبتواضع نناشد المجتمع الدولي والشعوب المحبة للسلام في العالم أن تفعل ما هو ضروري لوقف العنف المتصاعد، وأن تتوخى اليقظة على الدوام ضد استخدام المرتزقة أو التهديد باستخدامهم لحرف العملية الديمقراطية في ذلك البلد المضطرب عن مسارها. إن الأمم المتحدة مطالبة بالتصدي لتعقيدات العنف السائد في جنوب افريقيا ليس كتعبير عن الورع وإنما كإدراك صادق ومستنير بضرورة اتخاذ مثل هذا التدبير.

ونحث الأمم المتحدة على رفع مستوى فريق مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، كمسألة تتسم

بطابع الاستعجال، وذلك وفقـــا لتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"، الذي يولـــي أهمية كبيرة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلم وصنع السلم. نحن نقدر حقيقة أن هناك، على الرغم من وجود تخفيضات كبيرة في الميزانية، اعتمادات اضافية في الميزانية تبلغ ٢٤,٩ مليون دولار، اقترح تقديمها لادارة الشؤون السياسية بموجب البابين ٣ (ب) و (ج) من الميزانية اللذين يشملان الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم. ونرحب أيضا بتعزيز ادارتي عمليـــات حفظ السلم والشؤون السياسية والدعم المقدم اليهما، إذ حُددتا بوصفهما مجالين من المجالات ذات الأولوية في الخطة المتوسطـــة الأجل. ويحدونا الأمل أن يتسنى إيلاء الاعتبار اللازم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا بعد تحديد المجالات التي يمكن فيها اعادة توزيع اعتمادات الميزانية.

ونؤيد كذلك التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ومفادها أن طبيعة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا قد يمكن تعديلها لتصبح بعثة الأمم المتحدة للعملية الانتقالية في جنوب افريقيا، وتكون لها، في جملة أمور، ولاية لتشجيع ومساعدة العملية التفاوضية المتعددة الأطراف وهياكل اتفاق السلم الوطني وتقصي أعمال العنف ورصد العملية الانتخابية وسير الحملة الانتخابية.

ونشعر بالرضا على حد سواء إزاء قيام منظمة الوحدة الافريقيـــة بالتصدي لمشكلة العنف في جنوب افريقيا. ونؤيد إنشـــاء آلية داخل منظمة الوحدة الافريقية تتولى منع وادارة وحسم الصراع، وهي الآلية التي افتتحت مؤخرا في أديس أبابا، ويحدونا الأمل أن يبدأ تشغيل هذه الآلية من أجـــل دعم الجهد الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في جنوب افريقيـــا. ونثني كذلك على الكمنولث لقيامه بإرســـال بعثة مراقبيي للكمنولث الى جنوب افريقيا، ونقدر كون ولاية البعثة قد تم تمديدها لكي يتاح لها أن تبقى فـــي جنوب افريقيا الى ما بعد الانتخابات.

إن الحالة في جنوب افريقيا معقدة وتحتاج الى المعالجـــة على سبيل الاستعجال، قبل أن تتحول الى صراع حاد وشامل. ونحن لا نزال نتذكر جيدا أن النداء الذي وجهه الرئيس مانديلا، أثناء القائه خطابه أمام هذه الجمعية، عندما قال بأن المسافة التي علينا اجتيازها ليست طويلة، وعلينا أن نجتازها سوية.

لقد بين التاريخ مرارا وتكرارا أن الطريق الى الحرية والديمقراطية ليس أبدا مفروشا بالورود. لكن المجتمـــع الدولي لا يريد أيضا أن يسير على طريق مفروش، عمدا وبطريقة عشوائية بجثث القتلى الذين اغتالتهم قوى الطغيان. إن الغاية في هذه الحالة بالذات لا تبرر الواسطـــة. إننا نناشد مرة أخرى القادة السياسيين لجنوب افريقيا أن يجدوا نقطة التقاء وأن يضعوا حدا للعنف الأحمق الذي يهدد المسيرة نحو جنـــوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية. ونناشد المجتمع الدولي بأكمله أن يتعاطف مع شعب جنوب افريقيا وألا يتخلى عنه في أشـــد ساعات المحنة.

**السيد هام (جمهورية كوريا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد شعر العالم بتشجيع كبير إزاء سلسلة من الخطوات الهامة المتخذة باتجاه جنوب افريقيا موحدة ولا عرقية وديمقراطية. وقد شهدنا جميعا الانتهاء الناجح للعملية التفاوضية متعددة الأطراف وإبرام اتفاق بشأن الدستور المؤقت ومشـــروع قانون الانتخابات. وثمة عنصر أساسي آخر في العملية الديمقراطية يتمثل في إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، الذي بدأ العمل في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وأحد أهم المكونات الهامة في عملية جعل جنوب افريقيـــا ديمقراطية حقا يتمثل في الانتخابات المقبلة التي ستجري في نيسان/ابريل ١٩٩٤، على أساس حق التصويت للجميع.

ويرى وفد بلادي أن هذه تطورات سياسية وتاريخية باتجاه إنشاء جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية حقا. ولقد اضطلع المجتمع الدولي بدور داعـــم هام خلال رحلة جنوب افريقيا الطويلة صوب مرحلتها الحالية من التقدم الديمقراطي. وأود أن أذكر بأن جمهورية كوريا تشارك بنشاط في الجهود الدولية من أجـــل المساعدة على بناء جنوب افريقيا موحدة ولا عنصريـــة وديمقراطيـــة. ولقد قدمت حكومة جمهورية كوريا إسهامات مالية لصندوق افريقيا والى عدد من برامج الأمم المتحدة بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي لجنوب افريقيا، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري.

كذلك عدلت حكومة جمهورية كوريا سياساتها المتعلقة بجنوب افريقيا، بما في ذلك رفع العقوبات على مراحل لجعلها تواكب التقـــدم المحرز في مجال إنشاء نظام موحد غير عنصري وديمقراطي.

ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جمهورية جنوب افريقيا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ما فتئت حكومة بلادي تعمل على تعزيز الاتصالات مع الأحزاب والمنظمات السياسية التي تمثل الأغلبية في جنوب افريقيا.

ومطلوب من المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة خصوصا أثناء الفترة السابقة على الانتخابات. وتعتقد حكومة بلادي أن الخلاف الذي مازال قائما بين بعض الأحزاب السياسية ينبغي حله، حتى لا يعرض للخطر تشكيل حكومة جديدة.

إن الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الضاربة في أعماق جنوب افريقيا بفعل عقود من الفصل العنصري مازالت مصدر ضيق لأغلبية السكان وقد تهدد بتقويض التطور السلمي المستقر خلال الفترة الانتقالية وبعدها. وفي هذا الاطار، ستضم حكومة جمهورية كوريا جهودها الى جهود المجتمع الدولي في المساعدة على معالجة جوانب عدم الإنصاف الاجتماعية - الاقتصادية هذه.

في الختام، تود حكومة بلادي أن تؤكد من جديد دعمها الثابت للجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا من أجل إنشاء بلد موحد غير عنصري وديمقراطي من خلال انتخابات حرة نزيهة لجميع المواطنين بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد العربي (مصر).

**السيد باتيوك (اوكرانيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد كانت الفترة التي انقضت منذ مناقشة العام الماضي فترة تتسم بدينامية كبيرة في الحياة السياسية لجنوب افريقيا. كانت فترة من المفاوضات المكثفة الثنائية والمتعددة الأطراف، تم أثناءها وضع الترتيبات الانتقالية. إن إنشاء إطار تفاوضي جديد، وتحديد موعد لأول انتخابات لا عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا، ورفع الجزاءات الاقتصادية وإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي بعد طول انتظار كانت كلها تطورات رائعة تثبت أن عملية التسوية السياسية في جنوب افريقيا عملية لا رجعة فيها. ولقد أحرز التقدم على الرغم من استمرار وجود العنف، والمواقف الحائلة دون التوفيق التي اتخذتها بعض الأحزاب السياسية، والحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتوترة.

إن تصميم حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي والأحزاب الرئيسية الأخرى والتزامها بتحقيق تسوية سياسية سلمية، وكذلك تأييد المجتمع الدولي، كانت عوامل حاسمة في دفع العملية الى الأمام.

وفي عالم مليء بالصراعات والأزمات، تشكل التغيرات الإيجابية التي تبرز في جنوب افريقيا مصدرا حقيقيا للأمل. وبوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يفخرا بإسهاماتهما في تشجيع ودعم التغيرات الإيجابية في جنوب افريقيا.

إن مستقبل جنوب افريقيا الآن يتوقف على نتيجة الانتخابات. فإذا أريد النجاح لانتخابات حرة ونزيهة، يجب أن تتمكن الأحزاب السياسية من القيام بحملاتها الانتخابية في جميع أرجاء البلد، ويجب أن يكون من حق جميع الناخبين المشاركة في العملية الانتخابية دون أي إعاقة أو مضايقة.

ويلزم التأكيد على الانتباه الخاص الذي ينبغي أن يولى لمسألة تثقيف الناخبين. إن هذا عامل له أهمية كبرى، نظرا الى أن أغلبية السكان في جنوب افريقيا ستشارك في مثل هذه الانتخابات للمرة الأولى. وعلاوة على ذلك، فإن قرابة ٨ ملايين من مجموع السود في البلد البالغ عددهم ٢٤ مليونا يدخلون في عداد الأميين وظيفيا.

ودور قوات الأمن هو مسألة أخرى حاسمة الأهمية. فانعدام الثقة فيما بين الشرطة ومختلف قطاعات السكان أمر ينبغي التغلب عليه في أسرع وقت ممكن. إن قوات الأمن المندمجة يمكنها، بل ويتعين عليها، أن تؤدي دورا هاما وإيجابيا في هذا الصدد.

لا يزال المجتمع الدولي يشعر بعميق القلق إزاء استمرار العنف الذي أودى بأرواح الآلاف من أبناء جنوب افريقيا الذي يهدد عملية التسوية السياسية ذاتها. وتوحي التطورات الأخيرة بأنه عندما تبدأ الأحزاب السياسية حملاتها الانتخابية النشطة قد تحدث موجة من العنف السياسي. وهذه الظاهرة تثير مشكلة كبيرة أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وبما أن اتفاق السلام الوطني وهياكله تشكل أدوات تظل حيوية بالنسبة لصيانة السلم في جنوب افريقيا، فينبغي تعزيزها وتنشيطها بتعاون جميع

الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، والمنظمات المدنية وشرطة جنوب افريقيا. ونعتقد أن التصميم الجماعي على التصدي لجميع أشكال العنف وكبحها على نحو فعال هو وحده الذي سيمكن من إرساء القانون والنظام في ذلك المجتمع.

إن للعنف في جنوب افريقيا بعدا سياسيا وبعدا اجتماعيا - اقتصاديا كذلك. ومن الواضح أن السبب الجذري للعنف متأصل في نظام الفصل العنصري الذي يحتضر. ولكن ما يعقد المشكلة هو سهولة الحصول على السلاح، وعدم التسامح السياسي، وإخفاق نظام القضاء الجنائي في التصرف بصورة فعالة، وانعدام الثقة في شرطة جنوب افريقيا. إن الإجرام المتزايد والمظالم الاجتماعية الاقتصادية الواضحة أيضا لا يزالان يسهمان في العنف السياسي، ولا سيما في صفوف الشباب. فالشباب السود الذين يشعرون بالغضب والإحباط في جنوب افريقيا، والذين تبلغ نسبة البطالة بينهم ٩٠ في المائة، يشكلون أرضا خصبة للمواجهة السياسية.

إن وفد أوكرانيا على اقتناع بأنه ما لم يكبح جماح العنف فإنه قد يلحق ضررا بالغا بأي اتفاق حالي أو أي اتفاق يعقد في المستقبل من أجل إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

وثمة مهمة حاسمة أخرى تواجه قيادة ذلك البلد هو المهمة النابعة من الحاجة الى تخفيف وطأة الفقر الواسع النطاق، ومعالجة أوجه عدم الانصاف الهائلة بين السود والبيض وتحسين مستويات المعيشة لأغلبية الشعب في جنوب افريقيا. إن تركة الفصل العنصري ستظل مخيمة على مجتمع جنوب افريقيا إذا لم تتخذ تدابير حاسمة لتصحيح الأوجه الحالية لعدم التكافؤ. ثم إنه إذا لم تتم فورا تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية للشعب، فلن يمكن كفالة ديمومة التسوية السياسية، وسيصبح من المرجح أن تتعرض للخطر فرص تحقيق الانتقال السلمي.

وكما نرى الحالة، فإن المسائل الرئيسية أمام أبناء جنوب افريقيا اليوم مترابطة، وتسويتها تتطلب اتباع نهج متكافل. فبدون السلام لن يكون ممكنا إرساء الديمقراطية وحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. وبدون تحقيق نتائج ملموسة في المجال الاجتماعي الاقتصادي لن تكون هناك نهاية للعنف، ولن يكون هناك سلام.

يعتقد وفد أوكرانيا أن على المجتمع الدولي، فضلا عن تشجيع عملية التسوية السياسية السلمية في جنوب افريقيا، أن يركز الاهتمام على الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية للمرحلة الانتقالية لجنوب افريقيا. ونرى أن من الأساسي توجيه الاستثمارات والمساعدات الدولية الى القضاء على الاختلالات الصارخة الناجمة عن الفصل العنصري.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على إسهامات كل من لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، تحت القيادة القديرة للسفير غمباري ممثل نيجيريا، ومركز مناهضة الفصل العنصري، في تحويل أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال الى خطوات ملموسة تستهدف تيسير الإصلاح الجوهري في جنوب افريقيا. ووفد أوكرانيا على اقتناع بأن المداولات الحالية بشأن هذه المسألة، واعتماد مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند في جدول الأعمال، سيسهمان في هذه العملية.

وأود، ختاما، أن أعبر عن أملنا الصادق في أن نتمكن قريبا جدا، نتيجة للتغيرات التي لا رجعة فيها في جنوب افريقيا المستكملة بجهود متضافرة ومتفانية من جانب المجتمع الدولي، من الترحيب بجنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية في وسطنا.

**السيد شامبوس (قبرص)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

مرة أخرى تنظر الجمعية العامة، كما فعلت قرابة أربعة عقود، في مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا البالغة الأهمية. ولكن المناقشة هذا العام تدور إزاء خلفية تطورات إيجابية تجتاح جميع أنحاء جنوب افريقيا، وتنبيء بالقضاء الذي لا رجعة فيه على نظام الفصل العنصري المشين. إن عملية الحوار التي أصبحت غالبة على الساحة العالمية كان من المحتم أن يكون لها أثرها على هذه المشكلة التي تبدو مستعصية.

منذ استئناف المفاوضات في نيسان/ابريل ١٩٩٣، حققت عملية التفاوض المتعددة الأحزاب الجارية في جنوب افريقيا تقدما ملحوظا في تخطيط المستقبل الدستوري لجنوب افريقيا، بما في ذلك تحديد ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موعدا لعقد أول انتخابات عامة في البلد. ومما يزيد من دلالة التقدم المحرز أن المشاركين في هذه العملية يمثلون ٢٦ حزبا وتجمعا سياسيا من مختلف أجزاء الطيف السياسي

لجنوب افريقيا.

إن المبادئ التي أقرها المحفل المتعدد الأطراف تمثل ضمانا بأن دستور جنوب افريقيا المقبل سيكفل إنشاء حكومة على أعلى مستوى من المعايير الديمقراطية الدولية. ويتمثل أحد أهم العناصر الجوهرية في الدستور الجديد في حماية الحقوق الأساسية لجميع مواطني جنوب افريقيا، بما فيها حرية التعبير والانتقال والحريات الأخرى التي كانت في الماضي مقصورة بصفة رئيسية على أعضاء الأقلية الحاكمة. ومن بقايا نظام الفصل العنصري التي ألغتها هذه الاتفاقات هي "الأوطان" العشرة ذات الحكم الذاتي التي اخترعها الفصل العنصري كمناطق مخصصة لأفراد الأغلبية المقهورة في ذلك البلد. إن هذه "الأوطان"، التي هي في الحقيقة نتيجة مباشرة للعزل العنصري، ستختفي عندما يبدأ نفاذ الدستور الجديد، فور إجراء انتخابات ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

ويعد التوازن الحساس الذي تم تحقيقه بين حكم الأغلبية وإعطاء الضمانات للأقليات، حلا حكيما وجديرا بالثناء، لأنه يضمن انتقال جنوب افريقيا السلمي الى الديمقراطية الكاملة.

إن جميع الذين أسهموا في الخاتمة الناجحة لهذه العملية التفاوضية الطويلة والشاقة يستحقون تقدير المجتمع الدولي. وإن جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ التي منحت لصانعي هذا الإنجاز الهام عالميا، أي الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، على عملهما من أجل القضاء سلميا على نظام الفصل العنصري، ولوضعهما الأساس لبناء جنوب افريقيا ديمقراطية جديدة، تعد، في الوقت ذاته، تكريما لأبطال الكفاح المجهولين ضد الفصل العنصري من كلا الجانبين، والذين يشكلون الأغلبية العظمى من شعب جنوب افريقيا. وهذه الجائزة التي جاءت في حينها تكرم عملية تحقيق السلام العرقي، وترمز الى اعتراف المجتمع الدولي بالإنجاز المشترك الذي حققه جميع أبناء جنوب افريقيا من خلال العمل يدا واحدة لبناء مجتمع سلمي ومتكامل وديمقراطي على وجه السرعة، مجتمع تستحقه تلك الأرض المعذبة، تلك الأرض المليئة بفرص النجاح.

إن الجمعية العامة، إذ لاحظت أن الانتقال الى الديمقراطية قد أصبح مجسدا في قانون جنوب افريقيا، وإذ تصرفت بسرعة وبحكمة وبالإجماع من خلال القرار ١/٤٨، المعتمد في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، قد أعربت عن ترحيبها بجميع هذه التطورات الهامة، برفع الجزاءات المفروضة على التجارة والاستثمارات والسفر، ودعت بذلك الى تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع جنوب افريقيا. ومن خلال ذلك القرار التاريخي، قررت الجمعية العامة أيضا إيقاف سريان جميع ما اتخذته من قرارات متعلقة بفرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا، وذلك اعتبارا من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله، وطلبت الى الدول كافة اتخاذ التدابير اللازمة لرفع أي قيود أو تدابير حظر فرضتها لتنفيذ القرارات والمقررات السابقة للجمعية العامة في هذا الصدد.

إن البيان الذي ألقاه رئيس الجمعية العامة بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بعد إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، يضع اللمسات الأخيرة على رفع الجزاءات المتعلقة بالنفط والمنتجات النفطية، التي لم يكن القصد منها على الإطلاق معاقبة شعب جنوب افريقيا المعذب، وإنما كانت وسيلة استخدمها المجتمع الدولي لإيصال رسالته الصارمة بوجوب إنهاء سياسة الفصل العنصري المنافية لروح العصر والبغيضة. وقد حفز هذا الأسلوب العملي القوي للإجراء الدولي، المعزز بدوافع أخلاقية، على التغيير، وحقق الإصلاحات الجديرة بتأييد المجتمع الدولي كله.

لقد قيل عن حق إن الفصل العنصري ولد في ثنايا الغزو، وأبقاه القمع والاستغلال، وغذته فلسفة التفوق العنصري المغلوطة. ونعتقد، بالتالي، أن القضاء عليه لن يكون بالمهمة السهلة، وأن هناك حاجة الى قدر كبير من اليقظة. إننا نشعر بالقلق حيال تصاعد أعمال العنف، كما ذكر مؤخرا في الصحافة، ونؤكد مرة أخرى على أن المسؤولية عن الحفاظ على القانون والنظام تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا. وكان اغتيال كريس هاني، وهو من دعاة المفاوضات وعضو في اللجنة التنفيذية الوطنية التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي، في شهر نيسان/ابريل من هذا العام، دعوة تحذير وعملا مشينا من أعمال العنف موجها ضد الذين يسعون الى السلم والديمقراطية والعدالة في جنوب افريقيا المتحدة غير العنصرية. كما أنه يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير لحماية حق جميع المواطنين في المشاركة في الأنشطة السياسية السلمية دون خوف أو ترهيب.

وإن وزع مراقبي الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/اغسطس،

تمشيا مع الهياكل التي أنشئت بمقتضى اتفاق السلم الوطني، يعبر عن التزام الجنس البشري وعن رده على العنف. وينبغي أن يلقى مراقبو الأمم المتحدة تعاونا تاما من جانب جميع الأطراف والمنظمات، لتمكينهم من تأدية مهمتهم بشكل كامل وفعال. كما نثني على مراقبي منظمة الوحدة الافريقية، والكمنولث والاتحاد الأوروبي، الموزعون في جنوب افريقيا جنبا الى جنب مع مراقبي الأمم المتحدة، للإسهام بدورهم في نجاح الانتقال السلمي لجنوب افريقيا صوب مجتمع ديمقراطي غير عنصري.

ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا العميق للعمل القيم الذي قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في هذا الصدد، تحت القيادة القديرة لصاحب السعادة السفير ابراهيم غمباري ممثل نيجيريا. ونعتقد أنه ينبغي تمديد ولاية هذه اللجنة الى أن يتم تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا.

إننا نحيي الأمين العام على الإجراء الذي اتخذه لمعالجة القضايا التي تبعث على القلق المذكورة في تقاريره، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة لتعزيز الهياكل المنشأة في إطار اتفاق السلم الوطني ووزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا دعما لتحقيق مقاصد ذلك الاتفاق. والى أن يتم أخيرا الخلاص من نظام الفصل العنصري، من الحيوي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور نشط في جنوب افريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا استعراض التدابير التقييدية القليلة المتبقية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمنظمة أن تشرع دون تأخير في تنفيذ البرامج المنسقة والمفصلة من أجل تقديم المساعدة الاجتماعية والاقتصادية لجنوب افريقيا، بغية المساهمة في ترجمة فرص الديمقراطية التي تلوح في الأفق الى واقع عملي لجميع أبناء جنوب افريقيا.

وإذ نقف أمام حكم التاريخ، فإننا ملزمون بعدم إدخار أي جهد لمساعدة شعب جنوب افريقيا على تحقيق الهدف النبيل المتمثل في تحويل بلده الى ديمقراطية كاملة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف الى الامتناع عن أعمال العنف، وعدم السماح للعنف بأن يهدد عملية الانتقال السلمي لجنوب افرقيا الى بلد ديمقراطي. ويتعين على سلطات جنوب افريقيا أن تتخذ جميع التدابير لتشجيع وحماية حق جميع المواطنين في المشاركة الكاملة في العملية الديمقراطية في كل أبعادها.

وفي هذه المرحلة، نعرب عن أملنا في أن تضع الأطراف القليلة التي أبقت نفسها خارج الاتفاقات التاريخية الأخيرة، مصلحة جنوب افريقيا وشعبها قبل كل اعتبار آخر وأن تنضم الى الجهد المشترك من أجل إقامة جنوب افريقيا جديدة، تتمكن فيها الأجيال الحالية والقادمة من العمل، في مناخ سلمي وديمقراطي، للرقي بمستوى رفاهيتها.

وبعد أن جربنا بأنفسنا طوال السنوات العشرين الماضية شكلا من أشكال العزل القسري بسبب الغزو والاحتلال الأجنبيين، فإننا لا نزال نشعر بحساسية بالغة إزاء انتهاكات المبادئ الديمقراطية. نتوقع، بالنظر إلى التطورات الإيجابية الأخيرة في جنوب افريقيا، التي تمهد الطريق إلى استئصال الفصل العنصري بالكامل من جذوره، أن يبدي المجتمع الدولي وهذه المنظمة دعما حاسما لحل مشكلة قبرص على نحو خال من أي مظهر من مظاهر الانفصالية.

وإننا، إذ نرحب بالتطورات الجارية في جنوب افريقيا والتي ستؤدي إلى إنهاء ممارسة الفصل العنصري البغيضة، نصلي من أجل ألا يجبر البشر على وجه الأرض مرة أخرى على العيش في ظروف من العزل العنصري، أو الإثني، أو الديني أو أي شكل آخر من أشكال العزل عن بني جنسه من البشر. ونعتقد أنه من واجبنا أن نكون حذرين حتى يتم القضاء الكامل على نظام العزل العنصري، بكل آثاره، وان توضع له نهاية لا رجعة فيها في جنوب افريقيا وفي كل مكان في العالم. ومن أجل هذا الغرض يجب أن تتلقى جنوب افريقيا الدعم المخلص من جانب المجتمع الدولي برمته، إذا كنا نريد أن نحرز تقدما صوب تحقيق الأهداف السامية الواردة في اتفاق السلم الوطني.

**السيد بيلاو تانغ (الكاميرون)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن هدف القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية، ظل لفترة طالت أكثر مما ينبغي، في رأينا، موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره.

ولهذا، ففي الوقت الذي وصلت فيه الأحداث هنا وفي الشرق الأوسط إلى منعطف حاسم لا رجعة فيه - منعطف كنا ننتظره ونشجعه ونرغب فيه منذ فترة طويلة - لا يسع الكاميرون إلا أن تضم صوتها إلى

الأصـــوات التي أعربت عن دعمها المتجدد وغير المشروط لهـذا التعجيل المنشود بالعملية، سواء بالترحيب به أو بملاحظته.

لقد أشار رئيس وفدنا في بيانه في المناقشة العامة في الجمعية، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إلى أنه رغم العقبات التي يمكن أن نتنبأ بها وعن حق، والتي لا يزال علينا أن نتغلب عليها، فإن الجنوب الافريقي والشـــرق الأوسط شهدا، في نفس الوقت تقريبا، تطورات أثارت أملا كبيرا - أملا يتناسـب مـع ما هو في كفة الميزان.

وفي الواقع، وبغض النظر عن إدراكنا بأن الأمور لا يمكـــن أن تستمر على ما كانت عليه بعد مصافحة رابين - عرفـــات، وجائزة نوبل للسلام التي فاز بها مشاركة نيلســـون مانديلا والرئيس دي كليرك، وتكوين المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يعتبر الخطوة التاريخية السابقة لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نؤكـــد أن قيام جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية ينبغي أن يحقق أيضا آثارا مفيدة تمتد بعيدا فيمـــا وراء الحدود الوطنية لذلك البلـد. وهكـذا سيتسنى بعد قليل، على ما نعتقد، أن تنفرج الأزمة التي أمسكت بتلابيب موزامبيق وأنغولا، لأن العناصر التي تشيع عدم الاستقرار في موزامبيق وأنغولا لن تضمن بعد ذلـــك وجود ملاذ لها في جنوب افريقيا التي نبذت غيتو الفصل العنصري.

واسمحوا لي بأن أذكر، في هذا المضمار، بأن الكاميـــرون، في إطار وفي قمة الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري، اتخذت في ذلك الوقت عددا من التدابير لحظر جميع العلاقات مع البرتغال، وروديسيا وجنوب افريقيا العنصرية، بهدف التأثير على جميع السلع والخدمات المتجهة إلى جنوب افريقيا أو روديسيا أو البرتغال أو الآتية منها. وقد قامت الكاميـــرون أيضا بدور نشيط في صياغة إعلان لوساكا بشأن الجنـــوب الإفريقي، والذي قدمه إلى الجمعية رئيس دولة الكاميرون بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز في عام ١٩٦٩. وبالمثـــل، قمنا في المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعقود في دار السلام في عام ١٩٧٦، مع الأعضاء الآخرين في منظمـــــة الوحدة الافريقية، بوضع وتحديد الشروط التي يمكن أن يجري بموجبها حوار بين افريقيا المستقلة وجنوب افريقيا.

وفي ذلك الوقت، كان الموضوع - ردا على عـــروض قدمتها جنوب افريقيا - توضيح أن جنوب افريقيا التي كانت عنصرية آنذاك عليها أولا أن تجري حوارا داخل البلد مع وطنيي جنوب أفريقيا أنفسهم. وأولئك الوطنيون أنفسهم ينبغي، بالمثل، إطلاق سراحهم أولا. وفـــي ذلك الوقت، كان هؤلاء الوطنيون يضمون نيلسون مانديلا، ووالتر سيسولو وسوبوكوى.

وعندما تخلت البرتغال عن أقاليمها الافريقية، وعندما اختفى زعيم الأقلية العنصرية إيان سميث من المسرح السياسي، دفع هذا، بعد ذلك، حكومتي إلى رفع إجراءات الحظر والقيود التي أشرت إليها مسبقا. وفي الآونـــة الأخيرة، وفيما يتصل بجنوب افريقيا ذاتها، وبالنظـــــر إلى التطورات المرضية التي سجلناها وشجعناها، أجريت المباريات الرياضية بتشجيع ودعم من نيلســون مانديلا؛ وقدم وزير خارجية جنوب افريقيا إلى الكاميرون؛ وكان هناك تبادل للزيارات على المستوى الوزاري، وللبعثات التجارية وغيرها. ونعتقد أن هذا الاتجاه سيؤدي إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية فيما بين بريتوريا وياوندي في القريب العاجل.

وحتـــى وإن كان الطريق أمامنا لا يزال وعرا ومليئا بالعقبات، فقد بلغت العملية الجارية نقطة اللارجعة. ولهـــذا ينبغي أن نؤكد من جديد دعمنا لما يفعله الجنوب افريقيـــون أنفسهم بدعم من المجتمع الدولي، لإنهاء العنف وبناء الثقة وتعزيز الحوار من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ولهذا فلنعمل جميعا معا من أجل بزوغ فجر عهد جديد في جنوب افريقيا بعد أن سادها الوفاق وأصبحت على أهبة الاستعداد لأن تقوم بدورها في مجتمع الأمم، وفي افريقيا والعالم ككل.

**السيد اردوس (هنغاريا)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

تعتبر تطورات الشهور الأخيرة أوضح علامة ممكنة على أن جنوب افريقيا قد بلغت نقطة تحول تاريخية. إن مواطني ذلك البلد، بعد أربعة عقود من نظام يقوم على مبدأ الفصل العنصري، ستتاح لهم لأول مرة فرصة للتعبير عن آرائهم بحرية في انتخابات تتعلق بمستقبل بلدهم دون تمييز على أساس العرق أو اللون.

لقد كان الطريق الذي سلكناه حتى هذه المرحلة طويـــلا جـــدا وشاقا، ومليئا بالعنف والمصاعب التي لا حصر لها. وهـــو لا يـــزال محفوفا بالخطر بسبب المتطرفين من جميع الأطـــــراف، الذين يعملون على تقويضه. ولكننا نرى أمامنا الآن، أخيرا، امكانية حقيقية في إقامة جنوب افريقيا متحـــدة وغيـــر عنصرية

وديمقراطية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن هنغاريا التي تقع في جزء متنوع إثنيا من أوروبا ملتـــزمة بفكرة إقامة أنظمة سياسية في جميع بقاع العالم، ترفض التمييز العنصري بكل أنواعه. لقد تابعت هنغاريا دائما التطورات في الجنوب الافريقي باهتمـــام كبير ويتجلى ذلك في كوننا أول بلد في منطقتنا يقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ما إن بـــدأت مسيرتها الطويلة نحو إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقـــي. وانطلاقا من نفس الروح، أعربت هنغاريا عن استعدادها للمساعدة في تنظيم العملية الانتخابية في جنوب افريقيا، وارسال مراقبين في إطار الجهد الدولي الذي تنسقه الأمم المتحدة.

ونحـــن نشيد بحكمة وشجاعة الزعماء في جنوب افريقيا، الذين اظهروا نضجا سياسيا مثاليا وصبرا ومثابرة في جهودهم للتوصل إلى الاتفاقات التي فتحت الطريق أخيرا أمام انشاء المجلس التنفيذي الانتقالـــي، وأرست الأسس القانونية للانتخابات الديمقراطية التي ستجرى في نيسان/أبريل القادم. ونتوجه بتحية خاصة إلى السيد نلسون مانديلا والرئيس دي كليرك، وهما أجدر المتلقين لجائزة نوبل للسلام، فهي جائزة ترمز في آن واحد إلى جهودهما المشتركة وإلى الضرورة الحيوية للعمل الموحد والتسامح المتبادل من جانب الزعماء السياسيين للأغلبية والأقلية على حد سواء، حتـــى يسود السلم الاجتماعي ذلك المجتمع المنقسم. وفي ضوء استمرار التوتر وأحداث العنف، يبدو لنا أن الأهم بالنسبة لجميع القوى السياسية دون استثناء هـــو الاضطلاع بدور نشط في الانتخابات المقبلة.

لقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور ذي أهمية أساسية في عملية تفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمـــع الدولي في المستقبل أن يركز اهتمامه علـــى الحالة في ذلك البلد، وذلك لتوفير المساعدة الضرورية للتغلب على العقبات الحتمية ولضمان الانتقال السلس إلى الديمقراطية، عن طريق الانتخابات. وهذا سيتطلب، بالاضافة إلى الدعم السياسي الدولي، مساعدة اقتصادية متعددة الأطراف لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحيقة بالسكان. وهذا الاسهام من جانب الأمم المتحـــدة والمجتمع الدولي يمكن أن يكون عونا كبيرا في تهيئة الظروف الضرورية لتحقيق هدف اعادة جنوب افريقيا إلى أسرة الأمم. ويحدونا الأمل أن تكون هذه الدورة هـــي آخر دورة تعرض فيها على الجمعية العامة مسألة القضاء على الفصل العنصري.

وفي ضوء ما يحدث الآن في جنوب افريقيا، لا يسعنا أن نخفـــي ما نشعر به من مرارة وإحباط عميقين إزاء حقيقة أننا، بينما نشهد تفكيك الفصل العنصـــري في جنوب افريقيا والقضاء هناك على ممارسة تتناقض والمعايير المتحضرة، نشهد في بقعة أخرى من العالم استقدام مبادئ الفصل العنصري هذه نفسهـــا مرة أخرى: نشهد نوعا جديدا من العزل بين الشعوب التي عاشت معا على الدوام، نوعا من العزل الاجبـــاري المصطنع بين مجتمعات عرقية ذات تاريخ طويل مـــن التعايش. وهذه حالة تنطوي على مفارقة واضحة للجميع، ومظهر من مظاهر الفشل الذي سيضر بنا جميعا. فلنفكر جميعا في هذا.

**السيد مومبنغيغوي (زمبابوي)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن اللجنـــة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي، والمنبثقة عـــن منظمة الوحدة الافريقيـــة اجتمعت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ في هـــراري، زمبابوي، وأصدرت بيانا بشأن مسألة جنوب افريقيا، عرف بوصفه اعلان هراري بشأن جنـــوب افريقيـــا. وحظي ذلك الاعلان التاريخي فيما بعد بتأييد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع الذي عقدوه في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وعلى أساس ذلك الاعلان، إعتمـــدت الجمعية العامة بتوافق الآراء الاعلان التاريخي المتعلـــق بالفصل العنصري وأثاره المدمرة في الجنوب الافريقي؛ وقد فعلت ذلك قبل زهاء أربع سنوات، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

وفي ذلك الاعلان، قدمت الجمعية العامة لشعب جنـــوب افريقيا خطة سياسية تتألف من المبادئ الجوهرية التي تشكل أساسا لحل مقبول دوليا لقضية جنوب افريقيا، وهذه الخطة من شأنها أن تمكن جنوب افريقيا من شغل مكانها الشرعي بوصفها شريكا على قدم المساواة في أسرة الأمم العالمية. وتم توخي القيام بعملية من مرحلتين.

أولا، دعا الإعلان إلى تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضـــات، من خلال الافراج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين؛ ورفع جميع القيود وأشكال الحظـــر عن جميع الأشخاص والمنظمات

المحظورين والمقيدين؛ وإجلاء كل القوات من البلدات؛ وإنهاء حالة الطوارئ؛ وإلغاء كل التشريعات التي تستهدف الحد من النشاط السياسي؛ ووقف كل المحاكمات السياسية وعمليات الاعدام السياسي.

ثانيا، في سياق المناخ اللازم، تجري الأطراف المعنية مفاوضات بشأن مستقبل بلدها من أجل التوصل إلى اتفاق خاص بوضع آلية لإعداد دستور جديد، والاتفاق على الدور الذي سيضطلع به المجتمع الدولي لضمان الانتقال بشكل ناجح إلى نظام ديمقراطي، والاتفاق على الترتيبات والطرائق الانتقالية لعملية إعداد واعتماد دستور جديد والانتقال إلى نظام ديمقراطي، بما في ذلك إجراء الانتخابات.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن أولئك الذين اجتمعوا في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة، المكرسة لمسألة الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي، ما كانوا يدركون تمام الادراك أنهم على عتبة تغيير تاريخي في جنوب افريقيا. والواقع أن دهشة سارة اعترت الكثيرين لدى اعتماد هذا الاعلان التاريخي الخاص بالفصل العنصري بتوافق الآراء، بعد مفاوضات ومشاورات طويلة وشاقة، باقرار الجميع. ولم يعرفوا أن هذا الموقف الواضح والموحد من جانب المجتمع الدولي، الذي خلا تماما من أية مواربة، سيكون من بين العوامل الحفازة التي أدت خلال ستين يوما، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠، إلى الافراج دون قيد أو شرط عن الرئيس نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من السجناء السياسيين البارزين، ورفع جميع اجراءات الحظر والقيود المفروضة على جميع المنظمات المحظورة والمقيدة وكان ذلك حدثا ضروريا آذن بإطلاق الجهود الجادة لوضع نهاية لسياسات وممارسات الفصل العنصري من خلال المفاوضات.

ونعرف جميعا أن عملية المفاوضات كانت صعبة ومعقدة. لقد تأرجحت بين التفاؤل واليأس. إلا أنه، بفضل التصميم الثابت والمخلص من جانب شعب جنوب افريقيا، الذي رفض باصرار وباستمرار محاولات إلهائه عن عملية التفاوض، فإننا نقف الآن على عتبة عهد جديد ليس فقط بالنسبة لجنوب افريقيا والمنطقة، وإنما كذلك بالنسبة لافريقيا والعالم بأسره.

ولئن كان صحيحا أن المجتمع الدولي اضطلع بدور هام في الكفاح من أجل استئصال الفصل العنصري، فلم يكن هنا شك قط في أن المسؤولية الأولى عن تحقيق تسوية عادلة ودائمة تقع على أبناء جنوب افريقيا أنفسهم. وفي هذا السياق يجدر بنا أن نتوجه إليهم بالتهنئة على تصميمهم وشجاعتهم في مواصلة المفاوضات، على الرغم من الاستفزازات العنيفة والواسعة النطاق، التي كان يمكن أن تؤدي بسهولة إلى احباط عملية المفاوضات برمتها.

واستئناف المفاوضات المتعددة الأحزاب في نيسان/أبريل ١٩٩٣، بعد ١٠ أشهر من تعليق المفاوضات في إطار الدورة الثانية لمؤتمر العمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا الثانية)، قد أسفر عن إنجازات خارقة. فلقد حددت العملية التفاوضية المتعددة الأحزاب يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موعدا لعقد أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا. وتم أيضا التوصل إلى إتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية، بما في ذلك المجلس التنفيذي الانتقالي، واللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة وسائط الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة والدستور المؤقت. وهذه الأحكام الرئيسية للترتيبات الانتقالية قد أصبحت الآن جزءا من قانون جنوب افريقيا. وقد بدأ المجلس التنفيذي الانتقالي العمل الفعلي قبل أسبوع بالتحديد، أي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ومع أن هذه التطورات الإيجابية قد قوبلت بالترحيب من جانب المجتمع الدولي فإن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي، إما عن طريق المنظمات الاقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية والكمنولث والاتحاد الأوروبي أو من خلال الأمم المتحدة، تقديم الدعم والتشجيع للعملية الجارية حاليا في جنوب افريقيا.

هناك بالطبع مسألة العنف. من الواضح أن هذه المسألة تحتاج إلى معالجة، ليس فقط من جانب حكومة جنوب افريقيا، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، ومن جانب الأحزاب السياسية في البلد، وإنما أيضا من جانب المجتمع الدولي. وما لم يتم القضاء على هذا الوباء، أو على الأقل ما لم تتحقق السيطرة عليه، فإن هناك خطرا حقيقيا في أن تصبح سخونة الحملة الانتخابية ذريعة تتخذ لتصعيد أعمال العنف وبالتالي أن تهدد وتقوض فرص إجراء الحملة الانتخابية والانتخابات نفسها بطريقة حرة ونزيهة؟

إننا ندرك أن هناك أحزابا وتشكيلات سياسية في جنوب افريقيا لم تشارك في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف إلا جزئيا أو هي لم تشارك فيها على

الإطـــلاق. وينبغي بذل كل جهد لتشجيع هذه الأحزاب على أن تعرض قضيتها على شعب جنوب افريقيا بأن تشـــارك مشاركة تامة في يالحملة الانتخابية وفي انتخابات نيسان/أبريل ذاتها. وحيث يكون السبيل إلى صنـــدوق الاقتراع حرا ومفتوحا لا يكون هناك أي مبرر لأحد للجوء إلى العنف أو التهديد باستخدامه لتحقيق أهداف سياسية.

من الأهمية القصوى بمكان ألا يكون هناك مطعن على نتائج أول انتخابات ديمقراطية تجري بعد أعوام من الكفاح في جنوب افريقيا، وبعد فقدان أرواح آلاف من الأشخاص وإصابة آلاف آخرين بعاهات. لا بد من تهيئة الظروف الكفيلة بإقناع الرابحين والخاسرين على حـــد سواء بأنهم أنما كسبوا أو خسروا في انتخابات كانت حـــرة ونزيهة في آن معا. والسبيل الأفضل لذلك لا يتمثـــل فحسب في وضع اجراءات انتخابية مدروسة بعناية وهو ما نأمل أن تقوم به اللجنة الانتخابية المستقلة، وإنما أيضا في الوجود المنسق والكافي لمراقبين وراصدين دوليين للانتخابات. ونرى أن أي وجود للمجتمع الدولي لا يوفر مراقبا دوليا لكل مركز من مراكز الاقتراع لن يكون كافيا. ومن المهم محاولة التعلم من بعض الدروس الماضية ذات الصلة بالموضوع. ففي انتخابات عام ١٩٨٠ فيما كان يعرف برود يسيا في ذلك الحين، وهي الانتخابات التي تمت بها الولادة العسيرة لدولة زمبابوي، كـــان لمجرد رؤية شرطي بريطاني غير مسلح واحـــد في كل مركز من مراكز الاقتراع، بما في ذلك المراكز النائية عن العمران، أثر كبير في إشاعة الثقة بين عامـــة الجهمور في حرية ونزاهة العملية الانتخابية.

لقد قيل بأنه لو كان هناك مزيد من الراصدين والمراقبين في الانتخابات الأنغولية في العام الماضي لاختلف مسار الأحداث في ذلـك البلـد التعيـس. إن ما أرمي إليه هو أنه حيث يوجد الكثير من الشك وسوء الظن، يمكن للوجود الدولي الكبير أن يحول دون ظهور ادعاءات وادعاءات مضادة لا مبرر لها ولا أساس. وجنوب افريقيـا هي مكان خلقت فيه قرون من القمع والاستغـلال شكوكا وظنونا عميقة. ولهذا يحدونا الأمل فـــي أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو إيجابي وسخي للاحتياجات الانتخابية لشعب جنوب افريقيا. إن عاقبة المنازعـــة على نتيجة الانتخابات في جنوب افريقيا يمكن أن تكـــون تهديدا جديا وخطيرا للسلم لا لذلك البلد وتلك المنطقة فحسب وإنما للقارة كلها، وكذلك للسلم والأمن الدوليين.

إن الفصـــل العنصـــري لم يكن مجرد نظام سياسي؛ لقد كان نظاما اقتصاديا واجتماعيا أيضا. بل لقد قيل أن الصكـــوك القانونيـــة التمييزيـــة التي شكلت أعمـــدة النظام السياسي في جنوب افريقيا لم تكن إلا سقالات احتاج إليهـــا مهندسو الفصل العنصري لإقامة النظام الاقتصـــادي والاجتماعـــي الذي يعود بفائدة فاحشة على الأقليـــة البيضاء على حساب الأغلبية السوداء.

ولهذا فإن فورة الابتهاج بإلغاء تشريعات الفصـــل العنصري لا ينبغي أن تؤدي بنا إلى إغفال حقيقة أن العواقـــب الاقتصادية والاجتماعية، بل والسياسية أيضا إلى حد كبير، للفصل العنصري ستظل محسوسة لفترة من الـــزمن حتى بعد الانتخابات الديمقراطية غير العنصريـــة الأولى المقرر عقدها في السنة القادمة.

وهذا يعني أن المجتمع الدولي يجب أن يلتزم بمساعدة ضحايا الفصل العنصري لفترة من الزمن تمتد إلى ما بعد انتهاء الفصل العنصري. وفي هذا السياق بالذات نرحب بالمشاورات الحالية الجارية بين الأمم المتحدة والكمنولث بغية تنظيم مؤتمر للمانحين عقب انتخابات نيسان/أبريل لتعبئة الدعم الدولي لتلبية احتياجات تنمية الموارد الإنسانية لجنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري، ولا سيما احتياجات قطاعات المجتمع المحرومة.

وختاما، اسمحوا لي أن أشيد برئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد ابراهيم غمبـــاري ممثل نيجيريا، وباللجنة الخاصة وبمركز مناهضـــة الفصل العنصري على جهودهم الدؤوبة للاضطلاع بولايتهم. والتقرير المعروض علينا هو خير شهادة على ذلك. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يشكرهم ويتمنى لهم كل الخير وهم يعملون صوب الانهاء الناجح لمهمتهم التي ظن العديد بأنها "مهمة مستحيلة". كما يتوجب علينا الإشادة بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، لما أبداه من سعة الحيلة والإبداع في بذله لمساعيه بشأن مسألة جنوب افريقيا. نود أن نشكره ونتمنى له كل الخير وهو يعد ويضع الترتيبات للإشراك الضروري والمعزز للمجتمع الدولي في الفترة السابقة للانتخابات، وفي عملية التصويب ذاتها وفي التعمير والتنمية في فترة ما بعد الفصل العنصري.

أخيرا، فإن اشادتنا الأخيرة لا بد وأن تكون موجهة إلى شعب جنـــوب افريقيا الباسل الذي نجح،

تحت القيادة الملتزمة والمتفانية لحركتي تحريره، المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لأزانيا، ورغم كل الصعاب الهائلة، في كسر شوكة الفصل العنصري ومن ثم استعادة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. حقا إننا لا يمكن أن نغفل العرفان بالدور الحفاز للمجتمع الدولي، ولكن الذين كافحوا وتكبدوا العناء، وفي بعض الحالات بذلوا أرواحهم ذاتها، لا بد وأن يوضعوا في المكان الذي يستحقونه بجدارة على رأس قائمة الشرف.

## تنظيم الأعمال

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
كما يعلم الممثلون، فإن الجمعية العامة تقوم الآن بالاستعداد للانتهاء من عملها لهذا العام. وفي هذا الصدد، أود أن أعلم الأعضاء ببرنامج العمل للأسبوع الذي يبدأ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر والموعد المتوقع لتعليق دورة الجمعية.

صباح يوم الأثنين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ستنظر الجمعية في تقارير اللجنة الثالثة ومشاريع القرارات المقدمة في إطار مختلف بنود جدول الأعمال التي كانت الجمعية تنتظر بشأنها تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة بالآثار المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية.

وبعد ظهر يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية تقارير اللجنة الثانية. وفي اليوم نفسه ستعقد اللجنة الخامسة جلستها الأخيرة قبل عطلة الأعياد، وذلك حتى تتمكن الجمعية من عقد جلسة عامة في اليوم التالي أي الأربعاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، للبت في توصيات اللجنة الخامسة. أما أعمال اللجنة الخامسة التي تظل غير منجزة والتي يجب حسمها قبل نهاية السنة فسيتعين دراستها في جلسة تعقدها اللجنة الخامسة يوم الثلاثاء ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، على أن تنظر فيها الجمعية في جلسة عامة في اليوم نفسه أو في يوم الأربعاء ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، على أبعد تقدير. وآمل ألا يسبب هذا أية مضايقات للوفود.

## البندان ٣٨ (تابع) و ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

## القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

(أ) **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري** (A/48/22)

(ب) **تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا** (A/48/43)

(ج) **تقارير الأمين العام** (A/48/467 و Add.1 و A/48/523 و A/48/691)

(د) **تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة** (A/48/657)

(هـ) **مشاريع القرارات** (A/48/L.29، و A/48/L.30، و A/48/L.31/Rev.1 و A/48/L.36)

## برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/524)

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.37)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لتقديم مشروعي القرارين A/48/L.29 و A/48/L.30.

**السيد غمباري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري:**
أود أن أتكلم أولا ليس بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وإنما بصفتي ممثلا لبلادي - نيجريا - التي كانت في طليعة النضال المناهض للفصل العنصري، تلك الجريمة البغيضة بحق الإنسانية.

واليوم - بعد ٤٥ سنة منذ أن أثارت الهند لأول

مرة في هذه الجمعية مسألة التشريع التمييزي من جانب حكومة جنوب افريقيا ضد الهنود المنتمين إلى أصول جنوب افريقيا، وبعد ٣١ سنة من إنشاء الجمعية العامة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بهدف إبقاء السياسات العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا قيد الاستعراض المستمر - يقف أبناء جنوب افريقيا الآن على عتبة تحقيق هدفهم العزيز: وهو إنشاء جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية ولا عرقية ولا تميز فيها بن الجنسين.

وقبل قرابة ثلاثة أسابيع، قامت ١٩ مجموعة سياسية من المشاركين في المفاوضات متعددة الأحزاب بالتصديق على الاتفاق الخاص بدستور للفترة الانتقالية في جنوب افريقيا. وقبل هذا التطور التاريخي، اتخذ قرار تاريخي يماثله بتحديد موعد للانتخابات في جنوب افريقيا - وذلك في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وهو التاريخ الذي شارك فيه جميع أبناء جنوب افريقيا، من السود والبيض على السواء الذين يبلغون ١٨ سنة من العمر فما فوق، للمرة الأولى في تاريخهم، في انتخابات عامة تجري في ذلك البلد. وكل هذه التطورات الايجابية تدل على حقيقة أننا على مشارف حقبة جديدة في التاريخ السياسي المتقلب لجنوب افريقيا.

ومنذ إنشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ١٩٦٢، كان لنيجيريا شرف وامتياز ترؤس أعمالها منذ أكثر من عقدين ونصف العقد. وخلال هذه السنوات الطوال، عمل وفد بلادي بتفان والتزام داخل اللجنة دعما لكفاح شعب جنوب افريقيا. وكبلد وكوفد، فقد كرسنا قدرا كبيرا من الوقت والموارد لمكافحة نظام الفصل العنصري البغيض واللاإنساني في جنوب افريقيا. لقد عاث الفصل العنصري فسادا في مختلف جوانب الحياة اليومية لمواطني جنوب افريقيا، والآثار المترتبة عن تلك السياسة ما زالت ماثلة في كل من المجال الاقتصادي والصحي والتعليمي ومجالي الإسكان والعمالة - وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وبالتالي، فإن من المتوقع أن يأتي فجر جنوب افريقيا الجديدة بالحريات والحقوق الأساسية التي حرمت منها أغلبية أبناء جنوب افريقيا كل هذه المدة الطويلة، والتي ناضلت من أجلها كل هذه المدة الطويلة. لقد تحمل أغلبية سكان جنوب افريقيا التمييز والمظالم التي فرضت عليهم من جانب نظام الفصل العنصري، وكرسوا العديد من سنوات التضحية - وفي بعض الحالات ضحى أفراد بحياتهم كلها تقريبا - في سبيل الكفاح من أجل انهائه، وفقدوا الكثير من الأحباء في تلك المسيرة.

واليوم، وإذ يتوقع أبناء جنوب افريقيا ولادة ذلك المجتمع الجديد العادل، فإنهم يتطلعون، ولهم في ذلك كل مبرر، إلى جني ثمار ألمهم ومعاناتهم. إنهم يتوقعون تغيرات إيجابية فورية في الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على حياة العديدين.

ومع ذلك، يجب التشديد على أن جنوب افريقيا الجديدة بالرغم من المؤشرات الاحصائية المتحسنة، والمتفائلة نوعا ما، ستواجه بضع سنوات صعبة جدا. إن العديد من السكان البيض في جنوب افريقيا يعتبرون بلدهم بلدا غنيا. إذا ما نظرنا إلى أرقام ١٩٨٨ عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، أمكن أن نعتبرهم على حق وإلى حد ما. فالناتج المحلي الإجمالي للبيض من سكان جنوب افريقيا بلغ ٥٠٠ ٦ دولار للفرد الواحد مقارنة، مثلا، بـ ٦٥٠ دولارا للفرد في زمبابوي و ٦٠٠ ١ دولار للفرد في بوتسوانا.

ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البيض يصل إلى ما يقرب من مائة في المائة، ومتوسط العمر المتوقع للبيض في جنوب افريقيا هو ٧٣ سنة. وهناك العديد من المدن المتألقة والضواحي الوارفة الظلال في جنوب افريقيا. ولدى جنوب افريقيا بنية أساسية جيدة، وأثرياء كثيرون، وحفنة من الشركات العالمية المستوى، والمستشفيات والجامعات الجيدة. ولأول وهلة، يبدو من هذه الأرقام أن جنوب افريقيا تنتمي إلى العالم الأول وليس إلى العالم الثالث. والحقيقة بالطبع ليست كذلك.

أنظر فيما يتجاوز الأقلية البيضاء، فترى البلاد حقا "قصة مدينتين". إن أغلبية أبناء جنوب افريقيا يناضلون من أجل الحصول على أساسيات الحياة - من الأرض والمياه والعمل والخدمات الاجتماعية الأساسية - و ٨٤ في المائة من السكان السود الذين يقدر عددهم بـ ٣٠ مليون نسمة يكسبون أقل مما يكفي لضمان التغذية الكافية لأسرهم. وهذه التباينات الاجتماعية والاقتصادية مفزعة حقا في بلد يبدو أنه ينتمي إلى العالم الأول.

إن عملية الانتقال في جنوب افريقيا تمثل تحديا كبيرا للإدارة السياسية. فالمهام والمشكلات التي تواجه البلاد بعد الفصل العنصري ليست أقل هولا: وضع الدستور، وبناء الدولة، والتصدي للتباينات

الاقتصادية والاجتماعية الصارخة التي تواجه أبناء جنوب افريقيا. ويتوقع سكان جنوب افريقيا أن تقوم الحكومة الجديدة فورا بمعالجة هذه العقبات وغيرها من العقبات التي تأصلت في النظام بفعل سنوات عديدة من الفصل العنصري. إن القضية ليست فقط قضية المواءمة بين وجهات النظر المتعارضة هذه، ولكنها أيضا قضية حسن معالجة ما يرافق عملية الانتقال من الحماسة والقلق السياسي وتوجيهه وجهة صحيحة إلى المساعدة في تلك العملية.

وفي حين أن المجتمع الدولي قد يكون على استعداد لمساعدة جنوب افريقيا جديدة، إلا أن تصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد سيعتمد في نهاية المطاف وإلى حد كبير على نمو الاقتصاد. إن نيجيريا متفائلة بأن الحكمة والصلابة اللتين أظهرتهما الزعامة المتمرسة والمخلصة، للبيض والسود، وفي الواقع، جميع سكان جنوب افريقيا، وما نتج عنهما من قرارات تاريخية عديدة تم التوصل إليها مؤخرا من جانب المفاوضين متعددي الأحزاب ستؤتي ثمارها مرة أخرى بالعمل على تحويل أوضاع الاقتصاد لإنجاز المهام الجسام الماثلة على الطريق.

صحيح أننا نقف على عتبة جنوب افريقيا جديدة حافلة بالوعود، إلا أننا يجب أن نتذكر أن الوضع الناشئ محفوف بالشكوك و المخاطر بقدر ما هو معقد وهش. فالعنف والتعصب السياسي والتوقعات المحبطة منذ زمن طويل أمور لا تزال تمثل خطرا هائلا على عملية التسوية السياسية السلمية.

إن العنف السياسي قد أصبح حملة منظمة تشنها العناصر التي تعارض عملية التفاوض. وهو يستهدف إحباط وتثبيط عزيمة القوى السياسية التي تسعى إلى التحول السلمي لجنوب افريقيا من مجتمع قائم على الفصل العنصري إلى مجتمع ديمقراطي غير عرقي. وما يخيفنا أن هذا العنف سوف يتصاعد في المرحلة التي تسبق الانتخابات - وذلك على وجه التحديد لكي يجعل من المستحيل بلوغها خاتمة سلمية وناجحة.

وبالرغم من التقدم الهائل والتاريخي الذي تم إحرازه من جانب المفاوضين المتعددي الأحزاب في محادثاتهم، فإن الخلافات لا تزال قائمة بين الأحزاب التي تسعى إلى تشكيل مستقبل جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري. ومما يبعث على القلق بصورة خاصة استمرار إصرار حزب المحافظين و "حزب انكاثا للحرية" على تعليق مشاركتهما في المفاوضات متعددة الأحزاب وربما عدم المشاركة في الانتخابات المقرر عقدها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويبدو أيضا أنهما يرفضان الطابع الملزم للقرارات التي تم التوصل إليها في المحفل المتعدد الأطراف.

إن هذه المواقف، في رأينا، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في البلاد وأن تقلل من فرص التسوية السلمية المبكرة. إننا نجدد نداءنا لجميع المنضوين تحت لواء هذين الحزبين لكي يعيدوا النظر في قرارهما بشكل إيجابي، بما يخدم مصلحة جميع شعب افريقيا.

وفي هذا الصدد، نريد أيضا أن نناشد المجتمع الدولي أن يدرس بطريقة نشطة وعاجلة الطلب الخاص بتوفير عدد كبير من مراقبي الانتخابات في جنوب افريقيا. والحجج المعززة لهذا الطلب مفصلة تماما في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي نؤيده، كوفد، تأييدا تاما بطبيعة الحال.

وإن نيجيريا يسرها حقا أن الضوء الذي يضرب به المثل عادة، في نهاية النفق المظلم المتعرج الطويل، أصبح يشاهد الآن فعلا وأن مولد جنوب افريقيا جديدة قد يحدث بالفعل بعد أشهر فقط. ونحن نود أن ننتهز هذه الفرصة كنيجيريين - لنهنئ شعب جنوب افريقيا الأسود والأبيض، وبخاصة زعماؤه الذين أبدوا في السنتين الماضيتين حكمة سياسية عظيمة في المفاوضات التي أسفرت عن القرارت التاريخية الصادرة في الأشهر القليلة الماضية.

إن تحول جنوب افريقيا إلى مجتمع متحد ديمقراطي وغير عنصري سيثير تحديات جديدة، ليس فقط لجنوب افريقيا وإنما أيضا للمنطقة دون الإقليمية، بل ولقارة افريقيا كلها، تحديات تدعوها إلى مواصلة الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم. إن نفقات إعادة بناء اقتصادات المنطقة دون الإقليمية التي دمرتها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي قامت بها جنوب افريقيا باهظة. وفي ضوء حجم المهمة نأمل أن يكون بوسعنا أن نظل معتمدين على الذين أسهم تضامنهم إسهاما هاما في إيصالنا إلى هذه المرحلة من الكفاح.

إن المجلس التنفيذي الانتقالي المتعدد الأعراق بدأ يعمل فعلا يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر، فأكد أخيرا بصورة ملموسة أن المسيرة نحو مجتمع خال من الفصل العنصري في جنوب افريقيا مسيرة لا رجعة فيها. واستجابة للنداء الذي وجهه السيد نيلسون مانديلا،

زعيم المؤتمر الوطني الافريقي، إلى منظمتنا هذه يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ستبدأ نيجيريا الآن اتصالا نشطا مع سلطات جنوب افريقيا لتسهيل التعامل الدبلوماسي الثنائي.

ولما كانت هذه قد تكون الدورة الأخيرة للجمعية العامة التي تتناول فيها هذا البند من جدول الأعمال في شكله الحالي، يود وفد بلادي أن يشكر الدول الأعضاء في المنظمة للجهود الدؤوبة التي بذلتها لمعالجة هذه المسألة، وهي جهود أتاحت اليوم محو هذا النظام الضخم اللاإنساني من مدونات القانون في جنوب افريقيا. إن أعضاء اللجنة الخاصة يستحقون الامتنان الخاص لدورهم في الوصول بنا إلى حيث نحن الآن. وتشعر نيجيريا حقا بالامتنان لدعمهم المستمر في السنوات الصعبة الماضية. وفوق كل شيء، فإن شعب جنوب افريقيا المضطهد المحروم يجب أن يهنأ على مرونته وثباته. إن هذا النصر - الذي هو نصره حقا - قد اكتسب عن جدارة تامة. وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة، تلقيت تأييدا وتعاونا هائلين من شركائنا في جميع المناطق وجميع المجموعات وانني أشكرهم على هذا التأييد.

لقد كنت أقول باستمرار إنني أود أن أكون آخر رئيس للجنة الخاصة. ولا أزال أتوقع أن الفصل العنصري سيقضي نحبه حقا بعد الانتخابات الناجحة يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وعندئذ يمكن للمجتمع الدولي أن يفخر عن جدارة بقيامه بمراسم الدفن المناسبة لهذا النظام البغيض الذي ترك آلاف الأفئدة في كمد مقيم. واليوم يمكننا القول بأنه ما لم تستجد مصاعب في الأشهر المقبلة، فإن هذه الأمنية ستتحقق بعون الله.

والآن بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، أود أن أعرض مشروعي قرارين على الجمعية العامة لاعتمادهما تحت البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون، "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية" الذي اختتمنا مناقشتنا له توا.

إن مشروع القرار A/48/L.29، المعنون "الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري وإلى مناصرة إقامة جنوب افريقيا الموحدة غير العنصرية الديمقراطية" هو نتيجة تقييم عميق للتطورات في جنوب افريقيا منذ مناقشة العام الماضي في الجمعية العامة - وهو تقييم وارد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وقد استشارت اللجنة الخاصة أيضا عددا من الوفود ووضعت في الاعتبار الآراء والمقترحات التي أبديت خلال هذا التبادل للآراء. ويسرني أن أقول إن مشروع القرار يتمشى مع ما جاء في البيانات التي تم الادلاء بها خلال النظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال كلها تقريبا.

ومشروع القرار يعبر عن الوضع الفعلي في جنوب افريقيا، ويحدد مواطن القلق ويرسم أهدافا للمجتمع الدولي تجاه مجتمع جنوب افريقيا المتغير ويوصي بالطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد جنوب افريقيا في الفترة الحرجة المقبلة. إن العنف لا يزال مشكلة خطيرة للغاية في تحول جنوب افريقيا السلمي. والقلق الذي نشعر به إزاء استمرار العنف وتوصياتنا بهذا الشأن واردة في خمس فقرات من فقرات منطوق مشروع القرار التي يبلغ عددها ٢٢ فقرة. وهناك اتفاق ذو قاعدة عريضة على أن مساعدة المجتمع الدولي لمجتمع جنوب افريقيا بالغة الأهمية في هذه المرحلة وأنها ستظل كذلك في السنوات المقبلة. وتحدد ثماني فقرات من مشروع القرار المجالات الرئيسية للمساعدة المنشودة.

ولما كان مستقبل جنوب افريقيا يعتمد على نتيجة أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية، فإن المهمة الفورية التي أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل هي أن يكونا على استعداد لتقديم الدعم اللازم للعملية الانتخابية، الذي يتوقع أن يطلبه قريبا أبناء جنوب افريقيا، من خلال المجلس التنفيذي الانتقالي ولجنة الانتخابات المستقلة. وبمقتضى مشروع القرار، تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يستجيب بسرعة وبشكل إيجابي لذلك الطلب، وأن يسارع بوضع خطة، بالتشاور مع مجلس الأمن، بشأن دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، بالتنسيق مع البعثات المراقبة لمنظمة الوحدة الافريقية والكمنولث والاتحاد الأوروبي.

وفي هذه المرحلة الهامة التي تتسم بتغيرات رئيسية في تاريخ جنوب افريقيا، فإن التوصل إلى توافق الآراء بشأن القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية سيدلل مرة أخرى على تصميم المجتمع الدولي على البقاء إلى جانب أبناء جنوب افريقيا خلال هذه الفترة الانتقالية. وهناك ما يشجعني على الاعتقاد بأن هذا الاتفاق الدولي أصبح في متناولنا وأن مشروع القرار A/48/L.29 مشروع سيتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري، سرني أن أسمع في بيانات عديدة تعبيرات تقدير للدور الذي قامت به اللجنة في تعبئة التأييد الدولي للقضاء على الفصل العنصري وتعزيز الدعم لعملية التسوية السياسية السلمية في جنوب افريقيا. وإنني مدين بالعرفان لكلمات التشجيع والتقدير هذه.

وأما مشروع القرار A/48/L.30، المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري"، فهو يوفر توجيهات لأنشطة اللجنة الخاصة لحين استكمال مهمتها في أعقاب إقامة حكومة غير عنصرية ومنتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا.

وإذ أطلب من الأعضاء التصويت لصالح مشروع القرار A/48/L.30، وأحثهم على أن يضعوا في الاعتبار أن أبناء جنوب افريقيا سيحتاجون في الأشهر القليلة المقبلة، وربما بأكثر من أي وقت مضى، إلى دعم المجتمع الدولي. ومن الأمور الحاسمة أن نظل معهم إلى أن تنتهي المسيرة بما يتيح للجنة الخاصة أن تنهي وجودها شاعرة بأن مهمتها قد اكتملت.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع المشاركين في هذه المناقشة الذين أكدوا على النهج الإيجابي الذي اتبعته اللجنة الخاصة. وقد حظيت اللجنة الخاصة دائما بالدعم القدير من مركز مناهضة الفصل العنصري الذي يعمل في ظل قيود مالية كبيرة. وأعتقد أن المركز يستحق التقدير والتشجيع لعمله الفعال والمثمر.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا، الآنسة نبيلة الملا ممثلة الكويت لعرض مشروع القرار A/48/L.31/Rev.1.

**السيدة الملا (الكويت)، نائبة رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بالنيابة عن اندونيسيا وأوكرانيا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وكوبا ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا وبلادي الكويت، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/48/L.31/Rev.1، عن "أعمال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا".

وإنما من المنطقي أن يكون هذا آخر مشروع قرار يقدمه الفريق إلى الجمعية. وهو، من وجه ما، نص اجرائي يحيط علما بتقرير الفريق الحكومي الدولي، وينهي ولايته، ويضع الترتيبات لتلقي ردود الدول التي لم ترد بعد على الطلبات الموجهة إليها والتي تود أن تفعل ذلك. وفي ضوء التعاون الجيد الذي تمتع به الفريق خلال السنوات الماضية مع الدول الأعضاء، فقد رؤي أن الاجراء الأخير ضروري نظرا لأن الطلبات المتصلة بالتحقيق الذي اضطلع به الفريق كانت قد أرسلت إلى الحكومات بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣،

ولم يتسن لكثير من هذه الدول أن ترد في الوقت اللازم لادراج ردودها في التقرير. ولذلك، ووفقا للفقرة ٣ من المنطوق، ستطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يصدر بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اضافات إلى التقرير.

ومن الناحية الأخرى، يعبر النص عن الموافقة السياسية من جانب المجتمع الدولي على التقدم المحرز صوب اقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عرقية. وفيما يتعلق بالحظر النفطي، يلخص مشروع القرار A/48/L.31/Rev.1 ما نص عليه قرار الجمعية العامة ١/٤٨. إذ أن الجمعية قررت في ذلك القرار:

> "أن يتوقف سريان جميع ما اتخذته الجمعية العامة من أحكام متعلقة بفرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا، وعلى الاستثمار في الصناعة النفطية هناك، وذلك ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله" (القرار ١/٤٨، الفقرة ٢).

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر بدأ المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر أعلنتم، سيدي الرئيس، رفع الحظر النفطي. وأعضاء الفريق الحكومي الدولي يرحبون بهذه التطورات، ولا سيما انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وهو الترحيب المعبر عنه في الفقرة الثالثة من الديباجة.

وأخيرا، إن مقدمي مشروع القرار تحدوهم الرغبة والأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود أن أبلغ الممثلين انه بغية السماح للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وللجنة الخامسة بالقيام باستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في اطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال، أرجئ البت في مشروع القرار إلى موعد لاحق سيعلن عنه فيما بعد. وآمل، حينئذ، أن أدلي شخصيا ببيان ختامي موجز.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.